

التربية على القيم
ترسيخ مبادئ السلوك المدني

جمال بندحمان

المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين
الدار البيضاء سطات

أولاً: الأسئلة المؤطرة

- ما المقصود بالسلوك المدني؟ وما العلاقة بينه وبين مفاهيم الحياة المدرسية وحقوق الإنسان والمواطنة؟
- ما الأدوار التي ينبغي أن تنجزها الأطراف الفاعلة في الحقل التربوي من أجل ترسيخ قيم ومبادئ السلوك المدني؟
- كيف تكون المدرسة المواطنة مدرسة مرسخة للسلوك المدني؟ وكيف يمكن لمشاريع المؤسسات التعليمية أن تساهم في ترسيخ السلوكات المدنية بما يجعل المدرسة المغربية مدرسة مواطنة؟

● **ثانياً. اعتبارات منهجية**

- يتطلب الحديث عن السلوك المدني في علاقته بمفاهيم الحياة المدرسية والمواطنة وحقوق الإنسان، والسلوك المدني، وبالفاعلين التربويين وهيئات المجتمع المدني استحضار النصوص المرجعية المؤطرة لعمل المدرسة المغربية؛
- نقصد بالنصوص الميثاق الوطني للتربية والتكوين، مدونة الأسرة، تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية....
- هدف هذا الاستحضار، منهجياً، هو الأخذ بقراءة تشاركية. ومجتمعياً تأكيد وجود إرادة حقيقية في منح المؤسسة التعليمية أدوارها الطبيعية.

• اقتران مفهوم المدرسة بالتربية جعل وظيفتها المركزية تنقلص إلى حد جعلها فضاء للتكوين المعرفي، وتتوسع إلى حد جعلها فضاء للتنشئة الديمقراطية وترسيخ القيم المدنية. وبما أنها كذلك فإن التضارب بشأن تحديد وظائفها ونوع القيم التي عليها أن ترسخها أمر طبيعي.

• المدرسة حياة قائمة بذاتها تعكس طبيعة التوافقات الحاصلة في المجتمع، ودرجة تطور مواطنيه ووعيهم بقيم الديمقراطية وتمثلاتها.

• المدرسة شأن عام؛ لذلك لا يمكنها أن تعلم إلا ما حصل بشأنه إجماع داخل المجتمع في مرحلة من مراحل تطوره التاريخي.

• بما أن المغرب يعيش مرحلة تحولات كبرى فإن احتمال تجاوز التصورات والقيم وتعايش الأطر المبينة للثقافة الديمقراطية والمناقضة للسلوكات المدنية أمر وارد.

● ثالثاً: النصوص المؤطرة لأدوار المدرسة في علاقتها بالسلوك المدني

- تطرد هذه النصوص في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وتحضر في توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وفي مدونة الأسرة، وفي تقرير التنمية البشرية بالمغرب.

- 1. **تقرير الهيئة:** (الدعوة إلى إصلاح عميق في النظام التعليمي وتشجيع الفكر النقدي وجعل ثقافة حقوق الإنسان ثقافة مجتمع بأسره. وتعميم تجربة أندية التربية على المواطنة على المؤسسات التعليمية، وخلق جيل متشبع بالثقافة الديمقراطية)

- 2. **تقرير التنمية:** (...وفي مجال التربية سواء أكانت من خلال الخطاب المدرسي أم الخطاب الإعلامي أم من خلال نقل المعارف يجب أن يكون العرض في مجال القيم متنوعاً. فكلما تلقى الشباب معلومات متعددة قل ميله إلى التوقع .)

3. **مدونة الأسرة:** (من واجبات الأسرة: التوجيه الديني والتربية على السلوك القويم وقيم النبل المؤدية إلى الصدق والعمل).

4. **الميثاق الوطني:** "على الآباء و الأولياء الوعي بأن التربية ليست وقفا على المدرسة وحدها؛ و بأن الأسرة هي المؤسسة التربوية الأولى التي تؤثر الى حد بعيد في تنشئة الأطفال و إعدادهم للتعليم الناجح؛ كما تؤثر في سيرورتهم الدراسية و المهنية بعد ذلك. و عليهم كذلك تجاه المؤسسة المدرسية واجب العناية و المشاركة في التدبير و التقويم وفق ما تنص عليه مقتضيات الميثاق. و على جمعيات الآباء و الأولياء ؛ بصفة خاصة ؛ واجب نهج الشفافية و الديمقراطية و الجدية في التنظيم و الانتخابات و التسيير؛ و واجب توسيع قاعدتها التمثيلية لتكون بحق محاورا وشريكا ذا مصداقية و مرد ودية في تدبير المؤسسات التربوية و تقويمها و العناية بها. و للآباء و الأولياء على الدولة و الجماعات المحلية و المدرسين و المسيرين حقوق تقابل ما لهذه الأطراف من واجبات".

5. وثيقة الحياة المدرسية

كانت تتويجا للملتقى الوطني حول الحياة المدرسية الذي عقد بتاريخ 18 دجنبر 2001؛

الإطار المهيكل لما ستتضمنه هذه الوثيقة: صدرت بتاريخ 8 نونبر 1999 المذكرة رقم 74، والتي أعلنت عن تشكيل لجنة لرصد وتتبع الحياة المدرسية وضمن ذلك رصد واقع البنيات التحتية وتسيير الثانويات وواقع العلاقات المدرسية والتعرف على الثغرات والاختلالات؛ وفي يناير 2001 انطلقت استشارات موسعة في صورة استمارات شارك في تعبئتها ما يقارب 4000 مشارك تم تقديم نتائجها في الملتقى الوطني حول الكتاب المدرسي كان من نتائجه تقديم دفتر التحملات الإطار الذي سيعتمد في صدور أول كتاب مدرسي بالمواصفات المحددة.

- تمت هيكلة النظام الجديد للتقويم والامتحانات، ومعنى ذلك أن هناك عمليات متعددة بعضها تعلق بالكتاب المدرسي وبعضها بتنظيم الامتحانات وتقويمها كما تم صدور إطار تنظيمي في صورة مرسوم رقم 1653 بتاريخ 1،2،2001 خاص بمزاولة 16 أكاديمية لمهامها إضافة إلى إرساء هيكلها الإدارية .

- ضمن هذا الإطار انطلقت أشغال لجنة مراجعة برامج تكوين الأطر بهدف تحقيق ما يسمح للمدرس بأداء مهامه الجديدة ذات الصلة بالحياة المدرسية مع ما تعنيه من انفتاح على مهارات وكفايات متعددة تنقله من مجرد مدرس إلى فاعل في الحياة المدرسية.

• 6. من وثيقة الحياة المدرسية إلى دليل الحياة المدرسية:

- وثيقة الحياة المدرسية إطار عام سيعتمد في إصدار وثيقة أخرى أكثر تفصيلاً؛ يتعلق الأمر بوثيقة دليل الحياة المدرسية سنة 2003 التي ضمت الوثيقة الأولى إضافة إلى النصوص والمذكرات التي صدرت في هذا الموضوع والتي نقدم جرداً بها:
- - المرسوم رقم 376-02-2 في يوليوز 2002 بشأن النظام الأساسي الخاص بمؤسسات التربية والتكوين.
- - القرار الوزاري رقم 01-2071 الصادر في نونبر 2001 بشأن النظام المدرسي لمؤسسات التربية والتكوين.
- - المذكرة رقم 87 الصادرة في 1 يوليوز 2003 الخاصة بتفعيل أدوار الحياة المدرسية، و- المذكرة 88 الصادرة في 10 يوليوز 2003 الخاصة باستغلال فضاء المؤسسات التعليمية

7. من الحياة المدرسية إلى السلوك المدني:

المنطلق: الندوة الوطنية التي نظمها المجلس الأعلى للتعليم بتاريخ 23 و 24 ماي

2007 بالرباط ، و الدخول المدرسي 2007-2008 تحت شعار المدرسة

والأسرة معا من أجل ترسيخ السلوك المدني.

- أوراق المجلس الأعلى للتعليم بمثابة تصور لأهداف تنمية السلوك المدني، حيث تم ربطها بالغايات الكبرى للتربية، وبوظائف المدرسة، باعتبار الغاية الكبرى للتربية الحديثة هي السعي إلى تحقيق التوازن النفسي للفرد سواء في مظهره الخارجي المتجسد في العلاقات مع الأفراد والجماعات، أم في مظهره الداخلي؛ أي التوازن بين المكون الاجتماعي والمكون النفسي للشخصية الإنسانية مع يتطلبه ذلك من النظر الشمولي إلى الفرد كإنسان، وتنمية حسه النقدي واحترام حريته في التفكير والتعبير، والاعتراف بحقه في الاختلاف واستقلالته.

● 8. السلوك المدني ووظائف المدرسة من منظور المجلس الأعلى للتعليم :

- حددت وثائق المجلس الأعلى للتعليم الوظائف الأساسية للمدرسة باعتبارها مؤسسة اجتماعية في:
- 1 - الوظيفة البيداغوجية: وتعتبر علة وجود المدرسة، فهي توفر التعليم ونقل المعرفة؛
- 2 - الوظيفة الاجتماعية: وتقدم المبادئ الأساسية للحياة داخل مجموعة أو في جماعة؛
- 3 - الوظيفة التربوية: وتوجه الطفل نحو احترام القواعد والقوانين التي تنظم وتحكم المجتمع؛
- 4 - الوظيفة السيكولوجية: إذ أنها مجال للحياة يعبر الطفل من خلاله عن رغباته وحاجاته العاطفية.

رابعاً: تنمية السلوك المدني: أية مسؤوليات؟ وأي أدوار؟ وأية مشاريع؟

خلاصات الوثائق المرجعية:

1. تعميم المسؤولية

2. تستحضر سياقات التجربة المغربية وتنتقد أطرافاً متعددة بما في ذلك مسؤولية الدولة والمجتمع المدني: (يبدو أن الدولة لم تكن تريد خلال الخمسين سنة الأخيرة اللجوء إلى المواطن باعتباره فاعلاً في التنمية). تقرير التنمية

(باعتبارها مجالا طالما عانى من التوترات والانفعالات الإيديولوجية فالتربية كانت ضحية التوجهات المتناقضة والإصلاحات التي بقيت دوماً دون تحقيق ناجع وشامل)

3. تفتح إمكانات متعددة لابتكار صيغ ترسخ القيم المدنية في فضاء المدرسة. بحديثها عن أهمية توظيف الإمكانات البشرية.

4. المرونة الكبرى التي تبديها والتي تجعل المشاريع التي تطبق في المؤسسة التعليمية منفتحة على الأبعاد الذاتية والمحلية والجهوية والوطنية والكونية. مع ما يترتب عن ذلك من تفرعات تطال مجالات الاشتغال.

● خامسا: كيف يمكن للمدرسة أن تساهم في ترسيخ السلوك المدني؟

● و ما علاقة السلوك المدني بالمواطنة وبحقوق الإنسان؟

● دور المدرسة :إعادة الاعتبار للقيم ذات الطبيعة المجردة نظريا، من خلال تصريفها واقعيا.

● السلوك المدني بقيمه الإيجابية هو الوجه التطبيقي لحقوق الإنسان ولقيم المواطنة.

● ترسيخ السلوك المدني باعتباره التجسيد العملي لقيم المواطنة هو مسؤولية فردية وجماعية. مما يعني أن المشاريع المؤسسية هي مشاريع مرنة ومنفتحة وقابلة لتفعيل الخيال الخلاق في ظل تصور يستحضر مقومات المدرسة المغربية وإكراهاتها أيضا.

سادسا: السلوك المدني والذهنية الديمقراطية

1. يتحقق السلوك المدني من خلال الإجراءات مثلما يتحقق من خلال المضامين مما يعني أنه يقدم من خلال المناهج والكتب المدرسية والسلوكات اليومية في فضاء المؤسسة التعليمية
- 2 . الأندية التربوية إطار إيجابي لترسيخ قيم السلوك المدني شريطة ألا تتحول إلى نوع من المواطنة الامتيازية مع البحث عن صيغ تجعل مجال المشاركة واسعا.
3. الإجراءات التي تصاحب تأسيس النوادي تكون إيجابية بالقدر نفسه الذي ينطبق على أعمالها، إذ تساهم في ترسيخ قيم وسلوكات متعددة مثل: المشاركة والمسؤولية والاختيار والتطوع وتدبير الاختلاف والحوار والمحاسبة.

● 4. الأمر نفسه يسري على مجلس التدبير، إذ القيمة لا تتعلق بوجوده فقط، بل بكيفية وجوده كذلك.

● 5. إن ترسيخ السلوك المدني ليس مهمة المؤسسة التعليمية فقط، بل إنه مهمة مجتمع بأكمله. ذلك أن إيقاع المجتمع لايسير بإيقاع المؤسسة التعليمية فقط، رغم أن التاريخ يشهد بأن الكثير مما أنتجته البشرية من مفاهيم مدنية كان ابنا شرعيا للمؤسسة التعليمية ، غير أن هذا الحكم ينبغي أن يؤخذ في نسبيته.

● سابعا: المسؤولية

- المسؤولية التاريخية والمعنوية والأخلاقية المباشرة تهم جميع الفاعلين في الحقل التعليمي باعتبار عملهم جزءا من المسؤولية الجماعية على تدبير الشأن العام.
- المرحلة الحالية مرحلة خصوبة تعاقدية بغض النظر عن الإكراهات الكبيرة التي تعيشها المدرسة المغربية باعتبارها جزءا من المنظومة العامة للمجتمع المغربي.
- الحديث عن السلوك المدني والمؤسسة التعليمية ليس حديثا معزولا، إذ ينبغي ربطه بالسياق العام للبلاد، والتحولات التي تعرفها على صعيد الممارسة وإنتاج المفاهيم، ؛
- المجتمع المدني وضمنه جمعيات الآباء والأمهات شريك مثالي في مجال ترسيخ السلوك المدني بدءا بسلوكاته، وانتهاء بكيفية تفعيله للصلاحيات التي منحها له القانون.

● خلاصات

- 1. مفاهيم التربية على حقوق الإنسان والتربية على المواطنة والتربية على السلوك المدني.. مفاهيم متكاملة، والفصل بينها يرتبط بغايات إجرائية؛
- 2. المدرسة مدخل للتنشئة الديمقراطية بما يتضمنه ذلك من ترسيخ لقيم السلوك المدني الذي يجمع بين المضمون والإجراء.
- 3. المدرسة المغربية اليوم مؤطرة بنصوص متعددة تسمح بتداول حقل مفاهيمي واسع: الاختيار، التنافس على قاعدة الكفاءة والمشروع، التمثيل، الحوار، المحاسبة.
- 4. مقومات هذه المفاهيم نجدها في أسس تكوين مجلس التدبير مثلاً، كما نجدها في كيفية تأسيس النوادي التربوية، وفي نوع العلاقات التي تسود بين المتدخلين في الحياة المدرسية.

● 5. السلوك المدني مشروع بـداغوجي وإجرائي وقيمي.

● 6. الإطار المهيكـل لتحقيق السلوك المدني إطار واسع يضم كل العمليات التي تعرفها الحياة المدرسية بدءاً من العلاقات بين أطرافها التي يفترض أن تكون علاقات إنسانية ومؤسسية ، مروراً بكيفية تدبير المؤسسة، وصولاً إلى المضامين المعرفية التي تقدمها الكتب المدرسية . وهذا ما يجعل المشاريع التي يمكن الاشتغال عليها واسعة.